تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2023) باستخدام طريقة نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ا . امحمد عبدالله الشريدي
كلية القانون والعلوم السياسية ـ جامعة الزنتان

المستخلص:

أستهدفت هذه الورقة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحديد إتجاهاته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2023) باستخدام طريقة نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى جملة من النتائج، من أهمها: إن المتوسط العام لحجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد البحث بلغ (73.4%)، وأن الزيادة فى نمو حجمه كانت مضطردة حتى بلغ أوجه عام 2015 حين سجل نحو 93.3% من الناتج المحلي الإجمالي ثم أخذت وتيرة نموه فى التراجع، حين بلغت نسبته نحو 66.1% عامي، 2018-2019 ليعاود الارتفاع من جديد في السنوات اللاحقة .

Abstract:

This paper aimed to estimate the size of the informal economy and determine its trends in the Libyan economy during the period of (2010-2023), using the of currency to GDP ratio method, the study relied on the descriptive analytical approach, and concluded with a number of results, the most important of which are: The general average size of the informal economy as a percentage of GDP in the Libyan economy during the period under investigation reached (73.4%), The increase in growth in its size was steady until it reached its peak in 2015, when it recorded about 93.3% of the gross domestic product. Then the pace of its growth began to decline, reaching about 66.1% in 2018-2019, to rise again in subsequent years

Key Words: Informal Economy, currency GDP ratio approach

مقدمة: الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة حديثة لا يكاد يخلو أي اقتصاد متقدما كان أم ناميا من وجود أنشطة اقتصادية غير منظمة تعمل بدون حصول على ترخيص من السلطات الرسمية، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ونحو ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول

النامية ودول الأسواق الناشئة .(Alexander, 2019)، إزداد الإهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي شهدها العالم مؤخرا، كما تعددت المصطلحات والتسميات التي أطلقت عليها في الأدب الاقتصادي، إذ يشار إليها باقتصاد الظل، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير المنظم، والاقتصاد الخفي (ملاك، 2010).

لقد اهتم الاقتصاديون، خاصة في الأونة الأخيرة، بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي والبحث في مختلف العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهوره، وكذالك الآثار الناجمة عنه في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وبالرغم من صعوبة الحصول على تقديرات دقيقة لحجم الاقتصاد عير الرسمي بسبب الطبيعة الخفية لأنشطة عمد الباحثون لتقدير حجمه بشكل غير مباشر، مستخدمين العديد من الأساليب والطرق لعل من أكثرها شيوعاً منهجية MIMIC، ومنهجية الطلب على النقود (Schneider, & Buehn, 2008)، وتعتبر هذه الظاهرة من المواضيع الاقتصادية المعقدة والمثيرة للجدل، بإعتبار أن أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، إذ أنها في ظل إقتصاد مفتوح تحتدم فيه المنافسة بين الشركات وتسعى فيه للبحث عن الكفاءة بأقل تكلفة، يتزايد الإعتماد على العمالة قليلة التكلفة وهو ما يتيحه للاقتصاد غير الرسمي (حمودي، 2012).

تعريف الإقتصاد غير الرسمي: تعددت المصطلحات المستخدمة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy في الأدب الاقتصادي، إذ يشار إليه بالاقتصاد الخفي والاقتصاد التحتي Underground Economy وإقتصاد الظل Shadow Economy، والاقتصاد الموازي Parallel Economy، كما أستخدم (Keith & Hart 1971) مصطلح القطاع غير الرسمي لوصف العمالة في المنشآت صغيرة الحجم التي تعمل خارج سوق العمل الرسمي في الدول النامية الأقل دخلا (Kassem, 2014, P 27)، وبالرغم من شيوع إستخدام هذا المصطلح في العديد من المجالات الاقتصادية البحثية والمؤسسات الدولية (Nazier and Ramadan, 2014, P4)، إلا أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي يظل أعم وأشمل من القطاع غير الرسمي، كونه يشمل كل الأنشطة التي لا تتخذ شكلا رسميا داخل الاقتصاد (ILO, 2012 ,P 2).

وقد تباينت رؤى الاقتصاديين في تعريف وتفسير الاقتصاد غير الرسمي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي مفهوم شامل لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية، بل يضم أيضا المشروعات الرسمية التي تقوم بأنشطة خفية، أي لا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة، كما لا يقتصر على المشروعات والوحدات صغيرة الحجم، بل يشمل أيضا المشروعات والوحدات كبيرة الحجم التي تقوم بأنشطة غير رسمية، حيث يرى

(Rosser) أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالجرائم والعنف والرشاوي والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة التي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي، (Rosser, 2000, P 162)، وهو بذلك يتفق مع كل من (Kar & Saha, 2012, P 3)، بينما يضيف كل من (Schneider & Enste2000) و(Schneider2002) إلى ذلك كل الصفقات النقدية وغير النقدية التي تخص شركات رسمية وغير رسمية، لكنها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي (Schneider & Enste 2000 ,P 7-8) - (Schneider , 2002 ,P 3;)، وفي إطار هذه الرؤية يصنف الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد غير رسمي أقل خطورة، ويشمل كل الأنشطة التي لا تمثل جريمة لكنها مخالفة للقانون، واقتصاد غير رسمي خطر أو أسود ويشمل كل الأنشطة التي تخالف النظام والقانون وترتبط بجرائم الفساد وغسيل الأموال وغيرها، من منطلق أن الاقتصاد غير الرسمي وإقتصاد الجريمة يشتركان في اللاعلنية والتهرب الضريبي، وعدم مسك دفاتر منتظمة (يحياوي، 2016، ص 292)، بينما يرى (Elshamy)، أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة الاقتصادية التي تتحايل على التكاليف للحصول على منافع أكبر، سواء في التراخيص أو نظم الضمان الاجتماعي، أو عقود العمل أو الائتمان المالي وغيرها (Elshamy, 2015,P 137)، في حين يتفق كل من (Benjamin & Beegle)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD و(Nazier & Ramadan)، مع الرؤية القائلة بأن الاقتصاد غير الرسمي يشمل الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها الشركات صغيرة الحجم غير المسجلة، والشركات كبيرة الحجم المسجلة (Nazier & Ramadan, 2014 , P 4) ;(Benjamin & Beegle , 2014 ,P 10)، كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه يشمل كل الأنشطة التي يمارسها أفراد أو شركات، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي ولا تخضع للضرائب، بينما يذهب (الخوانكي، 2016)، إلى أن ما يميز أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مهما كان حجمها أو شكلها هو عدم خضوعها للتشريعات والضرائب، وصعوبة الرقابة عليها، ويصنف البنك الدولي الشركات العاملة في الاقتصاد إلى شركات رسمية وأنشطتها رسمية، وشركات غير رسمية وأنشطتها غير رسمية، أي غير مرخص لها وشركات شبه رسمية مرخص لنشاطها لكنها تمارس بعض الأنشطة غير الرسمية (orld Bank, 2010, p 14-16)، ويؤكد كل من (Eleveren & Ozgur) على أن النوع الثالث هو الأكثر خطورة لأن تلك الشركات تتخذ من الرسمية ستارا لعدم الرسمية، كما أن أغلب صفقاتها ضخمة ومن الخطأ عدم أخذها في الحسبان (Eleveren and Ozgur ,2016, P 299)، كما يشير تقرير بنك التنمية الأفريقي (AFDB) لعام 2016، إلى أن الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية بل يشمل كل الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها شركات رسمية أو غير

رسمية (AFDB, 2016, P 3)، بينما يرى فريق آخر أن الاقتصاد غير الرسمي يقتصر على المشروعات غير الرسمية وغير المسجلة، (أي غير مرخص لها بالعمل وممارسة النشاط)، وهي مشروعات غالبا ما تكون صغيرة الحجم بمعيار رأس المال والعمل، ومن هذا المنطلق يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد غير الرسمي، بأنه ذلك الاقتصاد الذي لا يتقيد بالتشريعات والإجراءات الحكومية، ويعتمد على كثافة عنصر العمل، والعمالة غير الماهرة والموارد المحدودة، (Attia,2009, P 11)

ويرى الباحث أن الرأي الأول أكثر دقة، وأنه من الخطأ الاعتماد على عدد الوحدات غير المسجلة كمؤشر للاقتصاد غير الرسمي، من منطلق أن الأهم ليس عدد الصفقات غير الرسمية، بل قيمتها في الاقتصاد، ذلك أنه بالرغم من زيادة عدد الوحدات غير الرسمية صغيرة الحجم، وتزايد عدد الأفراد الذين يمارسون الأنشطة غير الرسمية، إلا أن هناك صفقات غير رسمية ضخمة في قيمتها تمارسها شركات كبيرة الحجم، كالشركات متعددة الجنسية، وتخفي جزء كبير من أنشطتها من خلال أسعار التحويل في الدول المضيفة تفوق قيمة صفقات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما أن معظم حالات التهرب الضريبي تتم من خلال شركات كبيرة الحجم.

وبصورة عامة يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه الاقتصاد الذي يتضمن كل الأنشطة غير غير القانونية، سواء المشروعة أو غير المشروعة كالاتجار في الأسلحة والمخدرات والأعضاء والبشر وتهريب الآثار والعملات والرشاوي والمضاربة في العملات الأجنبية وغيرها.

سمات الاقتصاد غير الرسمي: بالرغم من إجماع معظم الاقتصاديين على أن الطبيعة الهلامية للاقتصاد غير الرسمي تجعل من الصعب ضبط حدوده، إلا أنه يمكن ووفقا لمنظمة العمل الدولية هناك جملة من السمات التي تميز الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد الرسمي من أهمها: (حمدى، 2004، ص 8-9)

أن غالبية الأنشطة غير الرسمية تتسم بالتحرر من القيود التنظيمية من حيث تنظيم العمل، ونمط الإنتاج والتوزيع، وعمليات التسويق، وغيرها، وعدم توفر الأمان الوظيفي، والمرونة، والاستخدام الكثيف للعمل، وصغر حجم المنشأة، كما يتضمن الاقتصاد غير الرسمي أقدم أشكال التبادل (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ويمتد سوقه من أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (المخدرات والأسلحة)، وأنه مجال خصبا للغنى الفاحش والفقر المدقع، ويضم شرائح متعددة، سواءً من حيث الوضع الاجتماعي، أو الحالة التعليمية... إلخ، كما يتواجد في كل الأنظمة سواءً كانت اشتراكية أو رأسمالية أو مختلطة، ولا يتطلب العمل فيه فئة عمرية معينة، إذ يحوي خليطاً من كبار السن، والصغار المحظور تشغيلهم في القطاع الرسمي، والذكور والإناث، فضلا على سهولة الدخول إليه والخروج

منه، سواءً كان إنتاجيا أو مهنيا، كما لا يوجد أي التزام تجاه الدولة من قبل منشآت الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى أن اغلب منتجات القطاع غير الرسمي تتجه نحو السوق الداخلية ولكن بدون رقابة، وتستخدم أنشطته مواد أولية ذات منشأ داخلي، كما يتسم بمرونة تحديد الأجور، بالإضافة إلى أن أغلب منشآته لا تخضع للحماية القانونية، لأنه يفتقر إلى معايير السلامة والصحة المهنية لكون منشأته غير مسجلة رسميا. (حيان، 2007، ص 64)

وفى ضوء السمات السابقة يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي بمثابة الجسم الطفيلي Parasite الذي ينخر في الاقتصاد الرسمي، وأن أوجه الاختلاف بينه وبين الاقتصاد الرسمي تتمثل في:

- يعد تحقيق أقصى ربح الهدف الرئيسي للاقتصاد غير الرسمي، ويتسم بعدمحترام قواعد وتشريعات العمل، والاعتماد على التمويل الذاتي، وعدم دفع الضرائب والرسوم، بينما يتمثل الهدف الرئيسي للاقتصاد الرسمي في تحقيق ربحية عادلة ودائمة، ويتسم بتطبيق القواعد والتشريعات، وصعوبة الدخول للسوق، ووجود نقابات عمالية، ويستفيد من القروض المحلية والأجنبية، ويدفع الرسوم والضرائب للدولة.

- يتميز الاقتصاد غير الرسمي بعدم وجود قيود على الدخول للسوق، والتشغيل الذاتي، ويحدد الأجر فيه على أساس الوحدة المنتجة، والتعامل في المنتجات المقلدة، والأسواق غير محمية، خلافا للاقتصاد الرسمي، الذي يتميز بوجود حواجز على الدخول للسوق، ومعيارية الأجور وعقود العمل، والمنتجات، والعلامات المسجلة، والأسواق المحمية (الحصص، والرخص، والرسوم)

- تتسم التكنولوجيا في الاقتصاد غير الرسمي بكونها تقليدية ومكيفة ومنشأة، وكثيفة الاستخدام لعنصر العمل وبأن أنشطته صغيرة ومتنوعة، بينما تتسم التكنولوجيا في الاقتصاد الرسمي بكونها حديثة ومستوردة، وكثيفة الإستخدام لرأس المال، ويتم الإنتاج على نطاق واسع . (David, 2011, p.11).

العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي: بالرغم من الاختلافات النظرية حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي هناك العديد من علاقات التشابك الأمامية والخلفية بينهما، حيث لا يستطيع الاقتصاد غير الرسمي أن يقوم كقطاع منفرد لجملة من الاعتبارات منها: (ابو النجا، 2018، ص 24)

- الاعتماد المتبادل Interdependence بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، في توفير بعض مدخلات الإنتاج المادية.

- يستخدم الاقتصاد الرسمي جزء كبير من الوفورات المالية التي يحققها الاقتصاد غير الرسمي، عن طريق إستخدام مدخرات العاملين بالأنشطة غير الرسمية المودعة في المصارف، والتي يتم توظيفها في صورة قروض لصالح الاقتصاد الرسمي.

- تتجسد العلاقة المتبادلة بين القطاعين في حركة الأيدي العاملة، فهي تتدفق نحو الأنشطة غير الرسمية، لعدم وجود فرص عمل في القطاع الرسمي، كما يقيم العاملون بالقطاع الرسمي مشروعات صغيرة أو يلتحقون بالعمل غير الرسمي بغية تحسين دخولهم.
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية، جنبا إلى جنب مع منتجات القطاع الرسمي، كما يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

أسباب انتشار الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد: تتمثل أبرز أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في العوامل التالية:

1- الأسباب النقدية: وتتمثل في تجنب دفع الضرائب، وإشتراكات الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يساهم في زيادة البحث عن وظائف أخرى غير رسمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

2- الأسباب التنظيمية: وتتمثل في تجنب البيروقراطية الحكومية أو عبء الإطار التنظيمي في التعقيدات الإدارية، والبطء في الحصول على المستندات اللازمة لإنهاء إجراءات التسجيل وإستخراج التصاريح اللازمة لتسجيل المشاريع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

3- الأسباب المؤسسية: وهي الأسباب التي تنتج عن تفشي الفساد، وضعف سيادة القانون، والأنظمة السياسية غير العادلة، إذ يمكن إعتبار الفساد ضريبة إضافية تزيد من عبء التنظيم وتدفع رواد الأعمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي .(Ouedraogo,2017)

النتائج السلبية المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي: ينتج عن الاقتصاد غير الرسمي العديد من النتائج السلبية لعل من أبرزها انخفاض حصيلة الإيرادات السيادية بسبب التهرب الضريبي، ما يقلل بدوره من جودة وكمية السلع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومات.(Boitano, 2019)

طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي: تصعب عملية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وتتباين تقديراته نتيجة لتعدد الأنشطة الخفية وإنتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية ومن ثم صعوبة حصرها، وسرية أنشطته، وعدم إدراجها في حسابات الناتج القومي، إضافة لنقص البيانات الإحصائية وتعدد مصادرها، وكذا تعدد وإختلاف أساليب وطرق قياسه، ويوجد في الواقع ثلاثة مناهج أساسية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، يندرج في إطار كل منها عدة طرق (Dreyer,2007, P.423-438)

أولا : المنهج المباشر(المدخل الجزئي) Direct methods : ترتكز التقديرات التي يتم الحصول عليها من خلال الأساليب التي يتضمنها هذا المنهج على التقديرات التي يمكن الحصول عليها من دراسة مكونات كل قطاع، ومن ثم فإن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

على أساس هذا المنهج مهمة دقيقة وصعبة، لأن مكونات وعناصر الاقتصاد غير الرسمي متعددة ومتنوعة، وتتطلب عملا يتجاوز المسرحات الاستقصائية المتاحة، وهو أمر يصعب تطبيقه في الواقع (سامي، 2019، ص 10)، ويتضمن هذا المنهج طريقتين هما:

1- طريقة المسرحات Surveys : يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لهذه الطريقة من خلال بيانات يتم الحصول عليها عن طريق الاستقصاء (المسح بالعينة)، الذي يطرح على عينات من العائلات والمؤسسات،، ومن ثم تعميم النتائج التي يتم الوصول إليها، حيث يستهدف إستقصاء الأسر قياس حجم التشغيل والعمالة، بينما يستهدف إستقصاء المؤسسات قياس حجم إنتاج السلع والخدمات، وتقديم عرض لوضع العمالة في كل قطاع، وبالرغم من إستخدام هذه الطريقة على نطاق واسع في عدد من الدول، كالسويد والنرويج (Iaschen et al.,1985)، والدنمارك (Mogensen et al., 1995): إلا أنه يعاب عليها كونها تتطلب جهد ووقت طويل، إضافة إلى إحتمال عدم تطابق أجوبة الفئات المستهدفة، ورفض العديد من المستهدفين الإفصاح عن أنشطة غير مصرح بها.

2- طريقة المراقبات الجنائية: يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفقا لهذه الطريقة، على أساس المراجعة الضريبية من قبل إدارة الضرائب، لعينة عشوائية من الممولين، الذين تقدموا بإقرارات ضريبية بصورة طوعية، للكشف عن نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم النتيجة على المستوى الوطني، وبالرغم من أن هذه الطريقة تعطى تحديدا دقيقا لقيمة الدخل الذي يتم إخفاؤه من قبل الممولين، إلا أنها لا تعطي بيانات كافية عن مستوى وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بسبب وجود بعض أشكال الدخل التي يصعب قياسها وإكتشافها، كالدخول الناجمة عن تجارة المخدرات والتهريب السلعي.

ثانيا: المنهج غير المباشر(لمدخل الكلى) Indirect methods، يتضمن هذا المنهج العديد من طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، من أهمها:

1- إحصاءات الحسابات القومية National accounts : ويطلق عليها مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق، أو أسلوب الفروق المكشوفة (Schneider, 2004, P. 619-627)، وطبقا لهذه الطريقة يتم قياس الاقتصاد غير الرسمي من خلال قياس الفرق بين الدخل (الموارد) والإنفاق (الاستخدامات)، وبتعبير آخر، فإن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل، وإنما في صورة إنفاق الدخول المخفية والتي سوف تتحول عاجلا أو آجلا إلى إنفاق، ذلك أن الفرق بين الدخول المسجلة والإنفاق، يعطي معلومات حول الاقتصاد غير الرسمي، كما تظهر التغيرات السنوية في حجم هذا الفرق الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي، ووفقا لهذه الطريقة، يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بأسلوبين، هما:

أ- المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي Macro-approach، يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله، فالأفراد الذين يقل دخلهم

المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جزء من دخولهم والذي قد يرجع إلى كون هذه الدخول متولدة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك يكون للدخل والإنفاق أثر كبير في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من فكرة أن الدخول المحققة من قبل العائلات ستتحول إن عاجلا أم آجلا إلى إنفاق، أي أن هذه الطريقة تقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل وإنما في صورة إنفاق، وبالاعتماد على هذه الفرضية فإن الفرق بين الدخول المعلنة والإنفاق تقدم معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي، كما أن التغيرات السنوية في حجم الفروق المسجلة بين الدخل والإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي.(عبد الحميد، 2007، ص 57)

ب- المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلى Micro-approach، ويتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي بمقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تعتمد على الإيرادات الضريبية، ويمثل الفارق تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية (عبد الحميد، 2007، ص 60)

2- إحصاءات السكان والقوى العاملة labour market: تعتمد هذه الطريقة على حساب الفرق بين القوة العاملة وعدد العاملين فعلا كخطوة أولى ومن ثم تقدير إنتاجية العامل الواحد ومن ثم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي بضرب عدد العاملين فعلا في إنتاجية العامل الواحد (عدد العمال x إنتاجية العامل الواحد)، ويكون إنتاج الاقتصاد غير الرسمي معادلا للفرق بين قوة العمل وعدد العاملين فعلا مضروبة في إنتاجية العامل الواحد (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين× إنتاجية العامل) (سلمان، 2006، ص 16)، كما أن انخفاض الإقبال على أنشطة الاقتصاد الرسمي يدل على توجه العمالة للمشاركة في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

3- المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء أو الماء): طبقا لهذه الطريقة، ينظر إلى استهلاك الكهرباء كأفضل مؤشر فيزيائي لقياس النشاط الاقتصادي ككل (النشاط الرسمي). وبتعبير آخر، تقوم هذه الطريقة على إفتراض أن كل من النشاط الاقتصادي وإستهلاك الكهرباء يتطوران معا في نفس الاتجاه، وبناء على ذلك فإن الفرق بين حجم الكهرباء المستهلك في الأنشطة الرسمية المسجلة، والحجم الكلى المستهلك فعليا من الكهرباء يساوي حجم الكهرباء المستهلك في الأنشطة غير الرسمية، والذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، أو بتعبير آخر يتم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالي من معدل نمو إستهلاك الكهرباء الكلى، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي، ويرى العديد من الاقتصاديين هذه الطريقة ليست دقيقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

4- المقاربات النقدية Cash in circulation : تقوم هذه الطريقة على إفتراض مؤداه أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم على أساس نقدي، بغرض المساعدة في إخفاء المعاملات، ومن ثم فإنه كلما كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي كلما أرتفع مستوى الطلب

على النقود السائلة، وبناء على ذلك دعا المهتمين إلى محاولة التعرف على الطلب على النقود، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتعد طريقة المعاملات (المبادلات) Transaction method، من أكثر الطرق إستخداما رغم عيوبها، وطبقا لهذه الطريقة، يتم حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلى الرسمي من إجمالي الناتج المحلى الاسمي الكلى, ويضم هذا الأسلوب صيغتين، هما: صيغة Gutmain، وصيغة Feige (Vito,1980, P.115)

أ- صيغة (Gutmain 1977)، يعد Gutmain أول من أستخدم أسلوب النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو أسلوب يقوم على فرضية مؤداها أن جزء من معاملات الاقتصاد غير الرسمي يتم بإستخدام النقود السائلة، والجزء الآخر بإستخدام الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب)، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة، أما معاملات الاقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها أساسا بإستخدام النقود السائلة، وعلى هذا الأساس فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، غير أن هناك العديد من الانتقادات المنطقية التي وجهت لهذه الصيغة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ب- صيغة (Feige 1997)، ويطلق عليها أيضا طريقة المبادلات Transaction Mouthed وتقوم على الفرضيات التالية : (Feige,1979, P. 3-15)

- أن كل المبادلات التي تتم سواءً في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي، لا بد وأن تتم بواسطة استخدام النقود.
- أن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة.
- وجود سنة أساس ليس فيها إقتصاد غير رسمي.

وقد قام Feige عام 1980 بتعديل إفتراض أن كل المعاملات تتم بإستخدام النقود، إلى أن ثلثي المعاملات يتم بالنقد السائل، والثلث الباقي بإستخدام الودائع تحت الطلب ووسائل الدفع الأخرى كالشيكات والبطاقات الائتمانية، وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلى للنقود(النقود السائلة والودائع تحت الطلب)، فإنه من الممكن إشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي بإستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي من هذا الإجمالي، ليتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ج- أسلوب الطلب على النقود Cash demand : يستند أنصار هذه الطريقة على النظرية الكمية الحديثة للنقود لـ Friedman، ويفترضون أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، ومن ثم فإنه ومن خلال تقدير حجم الطلب على

النقود في فترة معينة يمكن معرفة الحجم الزائد من الطلب على النقود وبالتالي تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

5- منهج المؤشرات Indicators Methods : يندرج في إطار هذا المنهج العديد من المداخل أو الطرق من أحدثها وأكثرها شمولا نموذج(Multiple-Indicators Multiple Causes (MIMIC) .

تقوم فكرة هذا النموذج على إعتبار أن حجم الاقتصاد غير الرسمي متغير كامن غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة والقياس وتعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، كما يرتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة قابلة للمشاهدة والقياس، هذه المتغيرات القابلة للقياس تعتبر من أهم محددات المتغير الكامن (أي حجم الاقتصاد غير الرسمي).

ويعتبر الاقتصادي (A. Zellke 1970) أول من أستخدام هذا النموذج لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بإستخدام نموذج يتضمن عدة متغيرات تفسيرية وعدة مؤشرات للاقتصاد غير الرسمي في آن واحد (Schneider & Enste , 2000:97) .

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إختيار أي طريقة من الطرق لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يتوقف على مدى توفر البيانات التي تعتمد عليها كل طريقة ومستوى جودتها، ويفضل الباحثون النماذج التي تقيس عدة متغيرات في وقت واحد، لأنها تعد الأقرب للواقع منها من تلك التي تقيس متغير واحد فقط، كما أن النتائج المستقاة من كل طريقة في دولة ما تختلف عن نتائج المستقاة من بقية الطرق، ويعود ذلك إلى إختلاف الافتراضات التي بنيت عليها كل طريقة، والاختلاف في مصادر البيانات، ومدى إستيعاب كل طريقة لأنواع ومكونات الاقتصاد غير الرسمي.

الدراسات السابقة: تنوعت الدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وإختلفت من حيث الأهداف والفروض والمنهجية وطرق التقدير، من أهم تلك الدراسات دراسة (Frey & Hannemann, 1984)، التي إستهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1960-1978، وخلصت إلى أن أكبر نسبة لحجم الاقتصاد الخفي في دول العينة سجلت في السويد أينما شكل 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى أن الأعباء الضريبية تمثل المحدد الرئيسي لنمو هذا النمط من الاقتصاد، كما توصلت دراسة (Guttmann, 1977) التي أستهدفت قياس حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976، بإستخدام معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، إلى أن حجم الاقتصاد الخفي يمثل 10% من الناتج القومي، وفي ذات السياق توصلت دراسة قام بها(Edgar Fiege 1997) ، بإستخدام أسلوب المبادلات إلى أن الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل 28% من الناتج القومي الإجمالي عام

1979، كما خلصت دراسة قام بها (Tea Park, 1979)، مستخدما مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق، وذلك بقياس الفروق غير المبررة بين بيانات الدخل المعدة من قبل مكتب التحليل الاقتصادي، والبيانات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية، إلى أن نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج القومي الأمريكي قد إنخفضت من 5.5% عام 1968 إلى 4% عام 1977، في حين توصلت دراسة (Bagahwa & Naho 1995)، التي أستهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفي قي تنزانيا عامي 1960-1980، بإستخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، إلى أن نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي قد إرتفعت من 10% عام 1960 إلى 20% عام 1980، وإلى أن الاقتصاد الخفي يمثل مصدرا دخل العديد من الأفراد، ذلك أن إنخفاض مستوى الأجور الحقيقية، وتضاؤل فرص العمل الرسمية، تعد من أهم أسباب ظهور الأنشطة غير الرسمية في تنزانيا.

وتوصلت دراسة (Feige & Ivica, 2003) التي سعت لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في 25 دولة تمر بمرحلة إنتقالية، بإستخدام أسلوب المبادلات، إلى أن المتوسط العام لحجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العينة بلغ 35.9%، وأن أعلى نسبة له سجلت في دول القوقاز بمتوسط 40.3%، وأقل قيمة له سجلت في دول البلطيق بمتوسط 17.8%، كما توصلت إلى أن الاقتصاد الخفي في تزايد مستمر في جميع الدول محل الدراسة.

كما خلصت دراسة (جمال إبراهيم، 2005) التي إستهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال الفترة (1966-2000) بإستخدام نموذج متعدد المؤشرات ، إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت عام 2000، حيث بلغ 73.9%، في حين سجل أقل قيمة له عام 1972 حين سجل 25.3%، وأن المتوسط العام للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل الفترة قيد البحث بلغ 48%، وإلى أن زيادة معدلات البطالة وتعدد وكثافة اللوائح والإجراءات، إضافة لتراجع مستوى الأداء الاقتصادي معبراً عنه بقيمة العملة المحلية، يفتح الباب أمام الأنشطة غير المشروعة، ومن ثم إتساع حجم الاقتصاد الخفي، وإلى أن حجم الاقتصاد الخفي في تنامي مستمر.

كما إستهدفت دراسة (عاطف، 2005) تقدير حجم إقتصاد الظل وبيان تأثيره على حصيلة الضرائب ومن ثم الموازنة العامة في مصر خلال الفترة 1980-1990 بإستخدام منهج الطلب على العملة، وخلصت إلى أن حجم إقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغ خلال سنوات الفترة قيد البحث نحو 34%، في المتوسط، وإلى وجود علاقة طردية بين نمو إقتصاد الظل وتطور عجز الموازنة.

كما خلصت دراسة قام بها (Zeljko, et al., 2006)، لقياس حجم الاقتصاد الخفي في كرواتيا خلال الفترة 1998-2003 بإستخدام أسلوب Eurostat، وأسلوب المدخلات

والأسلوب القياسي إلى أن حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكرواتيا وفقا لأسلوب Eurostat تراوح ما بين 17% عام 1998، 15.6% عام 1999، ونحو 15.7% عام 2003 بينما بلغ عام 2003، نحو 33.6% من الناتج المحلى الإجمالي وفقا للأسلوبين الآخرين، ما يعكس تأثر التقديرات بطريقة القياس المستخدمة .

كما إستهدفت دراسة (إيهاب، 2007) قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وبيان آثاره على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1999-2006)، بإستخدام نموذج المدخل المادي لإستهلاك الكهرباء، وخلصت إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي تراوح ما بين 32% عام 1999 و39% عام 2006، وهي نسب مرتفعة نسبيا مقارنة بحجمه في بعض الدول الأوروبية لاسيما إيطاليا التي سجل فيها حجم الاقتصاد الخفي عام 2006 نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي .

وفى عام 2009 قام Friedrich Schneider بتقدير حجم الاقتصاد السري في عينة مكونة من 25 دولة مستخدما نموذج المتغير الغامض(نموذج متعدد الأسباب والمؤشرات)، وتوصل إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت في جورجيا بمتوسط 68%، في حين كانت سجلت أقل قيمة في سلوفاكيا بمتوسط 19%، وأن المتوسط العام للاقتصاد الخفي في جميع دول العينة بلغ 38.1% عام 1999 ونحو 41% عام 2004 ونحو 3939% عام 2007، مؤكدة على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تأخذ منحنى تزايدي في المراحل الانتقالية وأن العبء الضريبي سببا رئيسيا لتفشي هذه الظاهرة، وأنه من الصعوبة بمكان الحد منها في الدول النامية، لأن الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي ينفق في الاقتصاد الرسمي.

كما أكدت دراسة (Wedderburn, 2009) التي أستهدفت قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في جامايكا، على وجود علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي.

كما أستهدفت دراسة (ملاك، 2009) قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتحديد أنشطة انتشاره، ومدي نجاح السياسات الحكومية في التعامل معه مقارنة بتجربة كل من السنغال وتونس والمكسيك، وتوصلت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إرتفع من 19% عام 1988 إلى 34% عام 2006، وأن القطاعات الغير رسمية الأكثر إنتشارا تتركز في قطاع البناء والإشغال العامة، وقطاع التجارة، وأن الجهود التي بذلتها السلطات لمواجهة نمو وإنتشار هذه الظاهرة تظل غير كافية مقارنة بجهود كل من تونس والسنغال والمكسيك.

وفى نفس السياق، إستهدفت دراسة (بو دلال، 2008) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بإستخدام طريقة الطلب على العملة، وتحديد أهم أسبابه، وتوصلت إلى أن الاقتصاد

الخفي يشكل نحو 30% من الناتج القومي، وأن أنشطته في توسع وإنتشار مستمر، وأن أهم أسبابه تكمن في جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية، والغموض، والبيروقراطية الإدارية، وتساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات.

كما إستهدفت دراسة (هاجر، 2010) تقدير حجم الاقتصاد غير المنظم في السودان وبيان أهم أسباب توجه العمالة للقطاع غير المنظم، وتحديد الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع، وتوصلت إلي أن القطاع غير المنظم يؤثر إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي، وأن تزايد القيمة المضافة للقطاع غير المنظم دافعا رئيسيا لتوجه العمالة لهذا القطاع .

كما إستعرضت دراسة (نسرين، 2011) تعريفات الاقتصاد الخفي وأنواعه وأسباب نشؤه، وقياس تأثيره علي الحصيلة الضريبية والتنمية والاستقرار الاقتصادي, إضافة إلي التعرف علي أبعاده وأثره علي إقتصاديات الدول النامية، وخلصت إلى إرتفاع كل من أسعار ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي، وضعف معدلات العقوبة المرتبطة به، وكذالك انخفاض إحتمال كشف عمليات التهرب الضريبي، تعد من الأسباب الرئيسة لنمو الاقتصاد الخفي في الدول النامية، كما أظهرت النتائج أيضا أن عمليات غسيل الأموال تشكل نسبة تتراوح ما بين 30% و50% من أنشطة الاقتصاد الخفي في الدول النامية.

أما دراسة (لطرش، 2011) فقد حاولت تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1996-2005 بإستخدام نموذج إستهلاك الكهرباء، وتوصلت إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة قيد البحث يشكل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن أنشطة القطاع غير الرسمي تشكل جزء مهما منه وأن الاقتصاد الموازي يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة.

وإستهدفت دراسة (المطيري، 2012) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009، بإستخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. وتوصلت إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 12% عام 2009، أي ما يقارب 99.8 مليار ريال سعودي، في حين بلغت أقل قيمة له نحو 3.2 % عام 1970، كما توصلت إلى إن الشريعة الإسلامية قد سبقت النظم والقوانين الوضعية في محاربة الاقتصاد الخفي، وأن الاقتصاد الخفي من أهم الأسباب التي تعرقل النمو الاقتصادي، وأن التراخي في معالجة الاقتصاد الخفي، وإنتشار البيروقراطية والروتين من أهم تسارع إنتشاره .

كما إستهدفت دراسة (A.T.Kearner & Friedrich ,2013) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في ستة دول أوروبية بالإضافة لتركيا، هي: ألمانيا، وإيطاليا، وبولندا، ورومانيا، وإسبانيا، خلال الفترة 2008-2013، وذلك بتقسيم الاقتصاد الخفي في كل دولة إلى 12 قطاع، وإختيار ثلاثة منها فقط، ثم تجزئتها إلى ثلاثون قطاعا فرعيا، وقياس الاقتصاد الخفي

بإستخدام أكثر من أسلوب، كما إستهدفت الدراسة تحديد دور المدفوعات الرقمية في إنتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي، وخلصت إلى أن نسبة الاقتصاد الخفي في عام 2013 بلغت 13% في ألمانيا، 21.3% في إيطاليا، 23% في بولندا, 28.4% في رومانيا، 18.6% في إسبانيا، 26.5% في تركيا, وبمتوسط 18.5% في دول العينة مجتمعة، وإلى وجود تأثير معنوي للمدفوعات الرقمية على حجم الاقتصاد الخفي بالدول محل الدراسة.

كما إستهدفت دراسة (A.T.Kearney & Friedrich Schneider 2013) قياس حجم الاقتصاد الخفي والتعرف على هيكله في عدد من الدول شملت ألمانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا وإسبانيا وتركيا، خلال الفترة من 2003-2013، بإستخدام النموذج متعدد الأبعاد،، وتوصلت إلى أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي لمجموع دول العينة قد إنخفض من22.4% عام 2003 إلى 18.5% عام 2013، وأن زيادة كل من الشمول المصرفي، والدفع الالكتروني، يعملان على التقليل من حجم الاقتصاد الخفي.

وإستهدفت دراسة (Sorin Daniel 2013) الوقوف على نمط العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي في رومانيا، خلال الفترة 1990-2010 وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي في رومانيا، وإلى أن الأعباء الضريبية تمثل أهم العوامل المؤثرة على نمو الاقتصاد الخفي.

كما خلصت دراسة أجراها مركز بحوث العلوم الاقتصادية جامعة بنغازي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي فى ليبيا عام 2009، بالإعتماد على طريقة المسح المباشر للوحدات الاقتصادية، والعاملين، وطريقة مقارنة الإنفاق بدخل القطاع العائلي، وطريقة المدخلات المادية (إستهلاك الكهرباء) , إلى أن الاقتصاد الخفي يشكل 14.2% من الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي وفق معيار الإنتاج، ونحو 30.9% وفق معيار التسجيل، وأن زيادة حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا عام 2009 تعزى إلى كل من: الزيادة السكانية، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وكثافة القيود والتشريعات القانونية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وإرتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية.

وإستهدفت دراسة (عمر، وأنور، 2013) قياس حجم إقتصاد الظل في ليبيا والوقوف على أهم أسبابه، والشرائح التي يضمها، ومؤشرات وجوده، والمعالجات التي يمكن إتخاذها لتدارك حجم الظاهرة، بإستخدام الأساليب غير المباشرة، (التهرب الضريبي، والطلب على النقود، وإحصائيات سوق العمل، وخلصت إلى أن قطاع تجارة التجزئة يساهم بنحو 55% من حجم اقتصاد الظل في ليبيا، يليه قطاع الخدمات العامة بنسبة 16%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11%، ثم باعة الأرصفة بنسبة 30%.

كما إستهدفت دراسة (رمضان، 2013) التعرف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وبيان آليات دمجه في القطاع الرسمي والفوائد التي تترتب على هذا الدمج، وخلصت إلى أن وجود ما يزيد عن مليون ونصف منشأة تعمل في الاقتصاد المصري بصورة غير رسمية، وتتمثل النسبة الأعظم من هذه المنشآت في مؤسسات فردية، كما يشكل الباعة المتجولون نسبة ملحوظة في النشاط غير الرسمي، وتتوزع أسباب نموه، بين الدولة والأفراد وطبيعة الاقتصاد المصري.

كما إستهدفت دراسة (الزائدي 2017) بيان ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويل الأجل بين حجم الاقتصاد الخفي ومحدداته النظرية في ليبيا، خلال الفترة 1962-2012، وذلك بإستخدام الأسلوب القياسي لتقدير نموذج من معادلة واحدة يمثل فيها حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا كمتغير تابع، والضرائب والأجور والمرتبات والبطالة والقيود والتعقيدات الإدارية، والإنتاج السلعي كمتغيرات مستقلة، وقد بينت التقديرات أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى عدا متغير الإنتاج السلعي، وأن بينها علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

كما إستهدفت دراسة (وليد، 2017) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر خلال الفترة 1980-2015، بإستخدام طريقة نسبة العملة للودائع تحت الطلب لـ Gutmann, 1977، وطريقة الطلب على العملة لـ Tanzi, 1982، وطريقة المبادلات لـ Feige,1989، كما إستهدفت الدراسة أيضا قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي قياسيا وذلك بتقدير نموذج يتكون من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من معدل نمو الاقتصاد الخفي، والتكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل نمو الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ومعدل التضخم، كمتغيرات مستقلة، وخلصت إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين التغير في النمو الاقتصادي والتغير في جميع المتغيرات المستقلة، عدا معدل التضخم ومعدل البطالة.

كما إستهدفت دراسة (نجاة، 2018) الوقوف على نمط وطبيعة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الموازي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وخلصت إلى أن وجود إقتصاد خفي منتج ومرن، يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأن الاقتصاد الموازى المرن يستطيع التجاوب مع التحولات الاقتصادية، مما يجعل القضاء عليه مستحيلا، ما يدفع صانعي السياسة الاقتصادية، لمحاولة إيجاد أكفأ السبل لمعالجه، وتقدير الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي المسموح به ولا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

كما إستهدفت دراسة (ماجد، 2018) التعرف على واقع ا ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وكيفية التعامل معها، وتقييم الإجراءات والمبادرات الداعمة لتحويل المشروعات

نحو الرسمية، وتوصلت إلى أنه بالرغم من كل الجهود التي تبذل لدعم التحول نحو الاقتصاد الرسمي، إلا أن الواقع يشير إلى تخلى معظم الوحدات الاقتصادية عن الرسمية، ما أدى إلى كبر حجم هذا القطاع وإنتشاره، حيث تراوح حجمه عام 2016 ما بين 50% و60% من حجم الوحدات الاقتصادية، أي بنحو تريليون دولار، مشيرة إلى تركز أنشطته في المنشات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

كما إستهدفت دراسة (رضا، ومراد، 2019) تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، بإستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان، من منطلق أن جزء كبير من المعاملات التي تجري في الاقتصاد يتم بإستعمال النقود السائلة، وخلصت إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 20-30% وهي نسب لا تختلف كثيرا عن النسب المسجلة بإعتماد طرق التقدير الأخرى.

وإستهدفت دراسة (سامي، 2019) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في تونس خلال الفترة 1989-2018، بالاعتماد على كل من المقاربة المباشرة التي تعتمد على المسوحات، والمقاربة غير المباشرة التي تعتمد على الاقتصاد القياسي، وأظهرت النتائج أن النشاط الخفي في الاقتصاد التونسي في تزايد مستمر خلال الفترة قيد البحث، حيث إرتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 21% خلال الفترة السابقة لعام 2005، إلى نحو 34% عام 2010 ونحو 39% عام 2011، وإلى نحو 42% في المتوسط في السنوات اللاحقة .

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي: تكتنف عملية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي العديد من الصعوبات، في مقدمتها أن أنشطته بطبيعتها غير قابلةً للقياس الكمي، إذ لا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي، أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع، وأن يعرض نفسه لاحتمال بسهولة، كما أن تقدير الاقتصاد غير الرسمي يتطلب قياس طائفة واسعة من الأنشطة المختلفة المشروعة وغير المشروعة، والمنتشرة في كافة القطاعات، وما يترتب على ذلك من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة، بالإضافة إلى إختلاف وتعدد أساليب القياس سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي، كما أن تقدير حجمه يقوم على إفتراض أن أغالب تعاملاته تتم بالنقد، وتجنبه للإجراءات والشروط التنظيمية، إلا أن كل هذه الصعوبات لم تمنع الباحثين من محاولة تقدير حجمه إعتمادا على أسس مرجعية من النظرية الاقتصادية، للوصول إلى تقدير تقريبي لحجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن الاسترشاد به. فأنشطة الاقتصاد غير الرسمي تترك آثارا في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وأنه فقط من خلال هذه الآثار، أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

أولا: الطريقة المستخدمة: إستخدمت الدراسة الحالية المدخل النقدي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، وهو مدخل يعتمد على الإحصاءات والتغيرات النقدية في حجم العملة أو في هيكل فئاتها كوسيلة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي، ويعد من أكثر الطرق استخداماً على المستوى الكلي، يشتمل هذا المداخل على عدد طرق منها: طريقة الوحدات النقدية كبيرة القيمة (الفئة) , والطريقة البسيطة لنسبة العملة Simple Currency Ratio (SCR). وطريقة الطلب على العملة Money Demand وطريقة المبادلات Transactions Method، وقد تم اختيار الطريقة البسيطة لنسبة العملة (معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب) لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا نظرا لتوفر البيانات اللازمة لتطبيقها وكذالك سهولة تطبيقها. .

يطلق على هذه الطريقة العديد من التسميات، من أشهرها طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، ويعتبر (Cagan,1958) أول من أستخدمها لقياس الدخل غير المعلن كميا، مفترضا أن أي زيادة في أرصدة ومدفوعات العملة تعد مؤشرا على المعاملات غير المسجلة رسميا، أي الزيادة في الطلب النقدي الناجم عن نمو الاقتصاد غير الرسمي، وطورت في وقت لاحق من قبل (Gutmann)، عند قيامه بقياس الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976.

تقوم هذه الطريقة على جملة من الافتراضات من أهمها : (المطيري، 2012، ص 422).

- أن مجمل معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة.
- أن نسبة النقود في التداول إلى الودائع تحت الطلب ثابتة في الاقتصاد الرسمي.
- أن معدل دوران النقود في الاقتصاد الخفي يساوي معدل دوران النقود في الاقتصاد الرسمي.

وبناءً على ذلك، يمكن تقدير معدل التغير في نشاط الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة إلى معدل النشاط في الاقتصاد الرسمي، من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، فإذا كانت نسبة التغيرات أعلى كان ذلك مؤشرا على وجود الاقتصاد غير الرسمي، أو بتعبير آخر، فأن المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يحصل جانب منها باستخدام النقود المتداولة، والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية (Gutmann,1977: 26)، أما المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي فتتم بإستخدام النقود المتداولة، ومن ثم فأن التغيرات في معدل الاقتصاد غير الرسمي إلى التغيرات في معدل الاقتصاد الرسمي، يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود المتداولة إلى مجموع عرض النقود.

ويمكن توضيح هذه الطريقة رياضيا على النحو التالي: (الجيلانى، 2008، ص 16)

$$K = \frac{C}{M_1}$$

$$\Delta K = K_t - K_{t-1}$$

$$N = \frac{GDP}{M_1}$$

$$SE = N \times D$$

حيث: تشير D إلى الودائع تحت الطلب، وC إلى العملة في التداول، وK إلى نسبة العملة في التداول من عرض النقود بمعناه الضيق، وM_1 عرض النقود بمعناه الضيق (C+D)، وΔK إلى معدل النمو في نسبة العملة في التداول إلى عرض النقود، و N إلى سرعة دوران النقود في الفترة (t)، وGDP إلى الناتج المحلي الإجمالي، وSE إلى حجم اقتصاد الظل.

وبالرغم من أن طريقة معدل النقود المتداولة (السائلة) إلى الودائع تحت الطلب لا تفترض أن العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل، كما لا تفترض أن سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي تساوي سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد غير الرسمي، وتتيح تقدير سلسلة زمنية لحجم الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات خاصة في التطبيق العملي، من بين تلك الانتقادات، أن افتراض تماثل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، وافتراض ثبات النسبة النقدية لفترة طويلة، ليس لهما ما يبررهما اقتصادياً، كما أن تقدير معدل النقود المتداولة (السائلة) إلى الودائع تحت الطلب لا يأخذ في الاعتبار الودائع الآجلة، والتغيرات في عدد مرات استخدام النقود، والتغير في أساليب الدفع، بالإضافة إلى أن التغيرات في النقود السائلة قد لا ترجع إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي، بل قد تكون بسبب التغيرات في الدخل والاستهلاك، ومعدلات الفائدة (Schneider, 2007, P. 1-54).

جدول رقم (1) حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الليبي (2010-2023) .

السنة	الناتج المحلي GDP	النقود السائلة C	ودائع تحت الطلب D	عرض النقود M1	K=C / M1	ΔK	سرعة دوران النقود MV	حجم الاقتصاد عير الرسمي SE	% من GDP
2010	92978.2	7609	33702.2	41311.2	18.4	0.0	2.3	77515.1	83.4
2011	47549.5	14840.1	38597	53437.1	27.8	9.4	0.9	34737.3	73.1
2012	112591	13391.1	45822.6	59213.7	22.6	4.2	1.9	87062.9	77.3
2013	111438.6	13419	50879.5	64298.5	20.9	2.5	1.7	86495.2	77.6
2014	85484.5	17174.9	49557.8	66732.7	25.7	7.3	1.3	64425.1	75.4
2015	74477.5	23073.0	53775.7	76848.7	30.0	11.6	1.3	69908.4	93.9
2016	74652.6	27103.2	67505.8	94609.0	28.6	10.2	0.8	54004.6	72.3
2017	99469.2	30865.2	78223.9	109089.1	28.3	9.9	0.9	70401.5	70.8
2018	112250	34732.6	74179.1	108911.7	31.9	13.5	1.0	74179.1	66.1
2019	104180.8	36691.8	68876.9	105568.7	34.8	16.4	1.0	68876.9	66.1
2020	699310	39732	83218.3	122950.3	32.3	13.9	5.7	474344.3	67.8
2021	193295	31799.8	65535.6	97335.4	32.7	14.3	2	131071.2	67.8
2022	195900.8	31353.4	75885.8	107239.2	29.2	10.8	1.8	136594.4	69.7
2023	198565.2	43154	94840.7	137994.7	31.3	12.9	1.4	132777.0	66.9
المتوسط العام									73.4

المصدر: من إعداد الباحث , إعتماد علي بيانات النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة .

من الجدول أعلاه يتضح أن الاقتصاد غير الرسمي شكل في المتوسط نحو 73.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2023، وأن أعلى نسبة سجلت عام 2015 حين شكل نحو 93.9% من الناتج المحلي الاجمالي، وأن أقل نسبة سجلت عامي 2018و 2019 حين شكل نحو 66.1% من الناتج المحلي الاجمالي، كما تظهر التقديرات أن الاتجاه العام لحجم هذه الظاهرة في الاقتصاد الليبي يتسم بالتذبذب حيث سجلت زيادة مضطردة حتى العام 2015 تم أخذ في التراجع ليعاود الارتفاع بعد العام 2020، وهو ما قد يعزى الى ان الزيادة فى حجم الاقتصاد غير الرسمي بلغت مقدارا أقل من مقدار الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات 2016-2020، نتيجة زيادة العوائد النفطية ولكن لا يعد انعكاسا لانخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي , كما تظهر البيانات أيضا وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد غير الرسمى ومستوى الطلب على النقود السائلة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا : المراجع العربية:

- أحمد حيان (2006)، الاقتصاد الخفى، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد السابع، 9111.
- أسامة علي الجيلاني (2005)، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه، وآثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي.
- البنك الدولي (2021)، الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي، التحديات والسياسات، مايو.
- إيهاب يسرى كامل (2007)، دراسة مقارنة بين مصر وبعض الدول الأوربية، مع إشارة خاصة لإيطاليا، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة القاهرة مصر.
- حامد المطيري (2012)، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- حيان محمد سلمان (2006)، إقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرة منشورة.
- خالد الزايدي (2017)، محددات الاقتصاد الخفى فى ليبيا، مجلة آفاق االقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.
- رشيدة حمودي (2012)، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- رشيدة حمودي (2019) إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- رضا حمانى، ومراد زايد (2019)، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى باستخدام طريقة نسبة النقود السائغة، حالة الجزائر خالل الفترة 1970- 2017،، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادى، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثانى.
- رمضان صديق (2003) القطاع غير الرسمى وسبل ادماجه فى الاقتصاد الرسمى مع إشارة خاصة لمصر، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حلوان، كلية الحقوق، العدد التاسع، يوليو/ ديسمبر 2003.
- سامي بوصيدة (2019)، الاقتصاد الخفي في تونس، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ITCEQ، ورقة عمل، مذكرات وتحاليل المعهد، العدد 57، ديسمبر .
- صندوق النقد العربي (2017)، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية- عربسات، 8-9 نوفمبر .
- علي بودلال (2008)، الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر، دراسة قياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- علي لطرش (2011)، عناصر الإنتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر، رسالة دكتواره غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- عمر مفتاح الساعدى، أنور عبد الكريم البصير(2013)، اقتصاد الظل ومظاهر وجوده فى الاقتصاد الليبى، مجلة الدراسات االجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 37 .
- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي،2009، الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا، الدورة السادسة، أديس أبابا، إثيوبيا، 28 سبتمبر- 12 أكتوبر.
- ماجد أبو النجا (2018)، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد 109، العدد 529-530
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2013)، الاقتصاد غير الرسمى فى ليبيا، دراسة لصالح مصلحة الاحصاء والتعداد، طرابلس ليبيا.
- ملاك قارة (2009)، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى: تحليل ومقارنة بعض التجارب، مجلة

العلـوم الإنسـانية، جامعة منتورى قسطنطينة، الجزائر العدد32، ديسمبر.
- مـلاك قـارة (2010)، إشكالية الاقتصـاد غيـر الرسـمي فـي الجزائر مـع عـرض تجـارب المكسيك، تـونس، السـنغال، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتورى، الجزائر.
- نجاة مسمش (2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980-2014 رسـالة دكتـوارة غير منشورة، جامعة محمد خيضر الجزائر.
- نسرين عبد الحميد (2007)، الاقتصاد الخفى، دار الوفاء للطباعة.
- نسـرين عثمـان أحمـد (2016)، دور اقتصـاد الظـل فـي الـدخل الـوالئي فـي السـودان: دراسـة حالـة محليـة بورتسـودان للفتـرة 2005-2013، رسـالة دكتـوارة غير منشورة، جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا، العدد 9161.
- نسرين محمد أحمد (2011)، الاقتصاد الخفى وآثاره على إقتصـاديات الـدول النامية، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، جامعـة البحـر الأحمر، السودان.
- نسرين يحياوي، (2016)، الاقتصاد الموازي في الجزائر، الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ديسمبر.
- هاجر الزبير عبد المجيد (2010)، القطاع غير المنتظم وأثره علي الاقتصاد السوداني، دراسة حالة حية كرري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- وليد عاطف أندراوس (2005)، الاقتصاد الظلي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب اجلامعة، الإسكندرية.
- وليد عيد مصطفى (2017)، الاقتصاد الخفى: قياسه وأثـره علـى النمـو الاقتصـادى بـالتطبيق علـى الحالـة المصـرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر.
- يحيـى عبـد السـلام فـرج (2015)، اسـتخدام نمـوذج المـدخلات والمخرجـات فـي قيـاس حجـم اقتصـاد الظـل (الاقتصاد غير الرسمي)، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول.
- يسرى الخوانكي، (2016)، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل.
- مصرف ليبيا المركزي , النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة .

ثانيا: المراجع الاجنبية :

- A. Elveren, and G. Ozgir, The effect of informal economy on income inequality, evidence from Turkey.
- Buehn, Andreas and Schneider, Friedrich , 2008, " MIMIC Model,
- David Duane Kay (2011), The Relationship between Formal and Informal Economy in South Africa , Graduate College of the University of Illinois at Urbana– Champaign.
- Dreyer, David Lassen 2007), Ethic Divisions: Trust and the Size of the Informal Sector, Journal of Economics Behaviour and Organization, Vol. 63.
- Edgar Feige, (1989), The Meaning and Measurement of the Underground Economy ,.
- Edgar L. Feige & Ivica urban, (2003), measuring Underground, Non– Observed
- Edgar L. Fiege,(1997), How Big is the Irregular Economy Challenge? Journal of Economic Affairs, No. 5. /December.
- Frey, Bruno S. & Hannemann (1984), The Hidden Economy as An Unobserved
- Friedrich Schneider & .Enste,(2000), Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences, Journal of Economic Literature. Vol. 38, No.1.
- Friedrich Schneider & Dominik Enste 2002), the Growth of the Underground
- Friedrich Schneider,(2009), The Size of the Shadow Economy for 25 Transition Countries over 1999 to 2007.

-Gerrhani Klarit (1999), Informal Sector in Developed and Less Developed Countries, Tinbren Institute Discussion Paper, No. Ti 08312.
- Hanan Nazier, and Racha Ramadan, (2014), Informality and Poverty, A causality dilemma, with Application to Egypt, Economic Research Forum Working Paper, No. 895, December.
- Hany Elshamy, (2016), Measuring the Informal Economy in Egypt, International Journal of Business management and Economics Research, Vo.6(2).
- Ouedraogo, (2017) Government Corruption and the Informal Economy , Economic Department , University of Olga II, Borkina Faso.
- Rosser, (2000), Income Inequality and Informal Economy in Transition Economies, Journal of Comparative Economies, Vo, 28. Issue 1, March.
- Sayed Attia, (2009), The Informal Economy as an engine for poverty reduction and Development in Egypt, Ministry of Trade and Industry, Egypt.
– Thomas F. Alexander (2019), the Global Informal Economy: Large but On The
- Vito Tanzy, (1980), The Underground Economy in the United States: Estimations and Implications, Banka National Review, No. 135, December.
- Vito Tanzy, (2003), The Show Economy of 145 Countries all over the world, Estimation Results over the Period 1999 to 2003, Cambridge University Enste
. - Nancy Benjamin, (2014), Informal Economy and the World bank, world bank policy working paper, No. 6888.
Cambridge University Press.
Cointegration and Error Correction: An Application to the French Shadow
Decline, IMF.
Economy, Journal of the International Monetary Fund, A Series of Economic Economy" , IZA DP No. 3306.
Issues, the Arabic section, Washington, March.
-Taha Kassem, (2014), Formalising the Informal Economy,, Required Srate Regulatory and Intuitional Approach m Egypt as A case Study , International Journal of Humanities and Social Science , Vol,4, Issur 1.
Unrecorded Economics in Transition Countries: Can We Trust GDP? Journal of Comparative Economics, No. 35.
Variable, European Economic Review, Vol. 26, No.1.
Vito Tanzi,(1983),The Underground Economy in the United States: Annual Estimates (1930- 1980), IMF, Staff Paper, No, 33.